

الجلسة 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

و تنويراً للجلسة الدراسية سنستفتح المقال ببركة الرواية التالية:

«وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جُمْهُورٍ رَفِعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَبِي الْلَّهِ لِصَاحِبِ الْبِدْعَةِ بِالْتَّوْبَةِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ ذَلِكَ قَالَ إِنَّهُ قَدْ أَشْرَبَ قَلْبَهُ حُبَّهَا.» [1]

تحرير مسألة «فوريّة القضاء»

و بعدما أنهينا الأبعاد المختلفة لوجوب «قضاء الصلوات» ضمن السنة الماضية، فقد توصلنااليوم إلى المسألة التالية من كتاب تحرير الوسيلة قائلاً:

المسألة 11: «لا يجب الفور في القضاء، بل هو موسّع ما دام العمر؛ لو لم ينجر إلى المسامحة في أداء التكليف و التهاون به.» [2]

إنّ كيّان هذه المسألة بجوانبها المتلوّنة قد بلغ ذاتَ أهمية فائقة ضمن الفقه، و ذلك من الْبُعدِ الْعَلْمِيِّ و الْتَّمْرِيِّ، حيث قد صنّف الفقهاء النُّبلاء ألوان الرسائل الفقهية حول هذه المسألة الفنية نظير الشّيخ الأعظم، فإنه في آخر المكاسب قد أَلَفَ رسالَةً متراكمةً الأطراف و دقةً للغاية، فإنّ الروايات أيضاً قد استفاضت بشأنها.

و قد سُمِّي بعضُ الأعلام هذه المسألة «المواسعة و المضايقه» نظراً للاختلاف المطروح:

﴿فَإِنَّ الْفَقِيهَ الْمُعْتَدِدَ بِتَوْسِعَةِ أَمْدِ «القضاء» سُيُّتِحُ لِلْمَكْلَفِ أَنْ يُؤْخَرَ الْقَضَاءُ إِلَى آخِرِ الْعُمَرِ شَرِيْطَةً أَلَا يُشَكِّلُ «تَهَاوِنًا وَ تَكَاسِلًا» فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ وَفَقًا لِلرَّأْيِ الشَّهِيرِ.﴾

﴿وَبَيْنَمَا الْمُعْتَدِدُ بِالْمُضَايِقَةِ لَا يُسْوِغُ تَأْخِيرَ «القضاء» بل يراه فوريّاً سابقاً على سائر الواجبات، بل و منهم مَنْ ارْتَقَى و قال: لَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَتَصَدِّي لِبَقِيَّةِ الْمَسَاغِلِ وَالْأَعْمَالِ فَإِنَّ الْوَجُوبَ الْفُورِيَّ سُيُّحِرُّ مَارْسَةَ أَيِّ عَمَلٍ آخِرٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّ «الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ - القَضَاءُ - يَقْنَصِي النَّهْيَ عَنْ ضَدِّهِ الْخَاصِّ».﴾

﴿فَأَيُّ الْمُعْتَدِدِينَ هُوَ الْمُحِقُّ؟﴾

إذن:
1. ثُمَّةَ نِزَاعٌ حَوْلَ «المواسعة و المضايقه».

2. وَثُمَّ نَزَاعٌ آخَرُ أَيْضًا حَوْلَ «تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ عَلَى الْحَاضِرَةِ» بِحِيثُ هَلْ يَتَوَجَّبُ التَّرْتِيبُ أَمْ يُعَدُّ الْمَرْءُ مُخِيَّرًا بَيْنَهُمَا؟

3. وَفِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ، قَدْ تَوَلَّ نَزَاعٌ ثَالِثٌ أَيْضًا مُتَسَائِلًا: هَلْ النَّزَاعُ الْأَوَّلُ يَتَرَبَّ عَلَى النَّزَاعِ الثَّانِي أَوْ الْعَكْسُ أَمْ لَا تَلَازِمُ بَيْنَهُمَا؟ فَإِنَّ بَعْضَ الْأَقْدَمِينَ قَدْ زَعَمَ بِأَنَّ مَبْحَثَ الْمَوَاسِعَةِ مُتَرَبَّ عَلَى مَبْحَثِ التَّرْتِيبِ بِحِيثُ إِنَّ الْمُعْتَقَدَ بِالْتَّرْتِيبِ – الْفَائِتَةُ عَلَى الْحَاضِرَةِ – سُيُّقَرَّ بِالْمُضَايِقَةِ الْزَّمِنِيَّةِ حَتَّىَ، بَيْنَمَا النَّاكِرُ لِلتَّرْتِيبِ سُيُّقَرَّ بِالْمَوَاسِعَةِ الْزَّمِنِيَّةِ بِتَأْمَّ.

بِيَدِ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ انْدَعَامُ الْتَّلَازِمِ وَالْتَّرَابِطِ بَيْنَ النَّزَاعِيْنِ وَفَقًا لِمَا سُنْحَرَرَ قَرِيبًا.

تَفْكِيْكُ الْمُحَقَّقِ الْهَمَدَانِيِّ بَيْنَ النَّزَاعِيْنِ

وَنَعَمْ مَا صَرَّحَ بِهِ الْفَقِيْهُ الْهَمَدَانِيُّ فِي مِيدَانِ النَّزَاعِ حَيْثُ قَدْ فَكَّرَ بَيْنَ مَبْحَثِ التَّرْتِيبِ وَمَبْحَثِ الْمَوَاسِعَةِ وَالْمُضَايِقَةِ، فَبِالْتَّالِيْ قَدْ حَطَّمَ الْمَلَازِمَةَ بَيْنَهُمَا قَائِلًا:

«وَيُجَبُ قَضَاءُ الْفَرِيْضَةِ الْفَائِتَةِ وَقَتْ الْذِكْرِ مَا لَمْ يَتَضَيِّقْ وَقَتْ فَرِيْضَةُ حَاضِرَةٍ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ كَلَمَاتُ الْأَصْحَابِ وَتَشَتَّتَ آرَائِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهُ هَلْ يُجَبُ قَضَاءُ الْفَائِتَةِ فُورًا أَمْ يَجُوزُ التَّرَاجِيُّ وَإِنْ هَلْ يَعْتَبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحَاضِرَةِ بَانِ يَأْتِي بِالْفَائِتَةِ أَوْ لَا مَمْكُونٌ ثُمَّ الْحَاضِرَةُ أَوْ بِالْعَكْسِ أَمْ لَا تَرْتِيبٌ بَيْنَهُمَا أَصْلًا.»

وَفِي الْجَملَةِ كَمَا سَتَعْرُفُ تَفْصِيلَهُ هُنْهَا مَسْئَلَتَانِ:

1. الْأَوَّلِيُّ: أَنَّهُ هَلْ يُجَبُ الْمِبَادِرَةُ إِلَى فَعْلِ الْقَضَاءِ أَيِّ الْإِتِيَانِ بِهَا فُورًا أَمْ لَا وَبِعَبَارَةِ أُخْرَى هَلْ الْأَمْرُ فِيهَا مَبْنَى عَلَى الْمُضَايِقَةِ أَمْ الْمَوَاسِعَةِ.

2. الْثَّانِيَةُ فِي اعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ.

وَقَدْ اخْتَلَطَ الْكَلَمَاتُ فِي هَاتِينِ الْمَسْئَلَتَيْنِ فَرِبَّمَا يَسْتَدِلُّونَ لِلْقُولِ بِالْمُضَايِقَةِ (الْفُورِيَّةِ لِلْفَائِتَةِ) بِمَا يَدْلِلُ عَلَى التَّرْتِيبِ (أَيِّ تَرَبَّ الْحَاضِرَةِ عَلَى إِتِيَانِ الْفَائِتَةِ) أَوْ بِالْعَكْسِ وَكَذَا لِلْمَوَاسِعَةِ بِمَا يَدْلِلُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَمِنْ هَنَا زَعَمَ بَعْضُ اتَّحَادِ الْمَسْئَلَتَيْنِ وَابْتِنَاءُ الْقُولِ بِالْتَّرْتِيبِ عَلَى الْمُضَايِقَةِ وَعَدْمِهِ عَلَى عَدْمِهِ وَهُوَ لَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ إِذْ لَا مَلَازِمَةٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: فَيَجُوزُ الْالْتَزَامُ بِالْتَّرْتِيبِ مِنْ جَهَةِ النَّصْوَصِ الْأَتِيَّةِ دُونَ الْمُضَايِقَةِ (الْفُورِيَّةِ فِي الْقَضَاءِ) وَإِنْ أَنْفَضَ إِلَيْهَا أَحَيَانًا أَمَّا لِكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ أَوْ لِعَدَمِ تَذَكِّرِ الْأَدَلَّةِ الْأَتِيَّةِ كَمَا حَكَى عَنْ صَاحِبِ هَدِيَّةِ الْمُؤْمِنِينَ نَعَمْ لَازِمُ هَذِهِ الْقُولِ الْالْتَزَامُ بِالْتَّرْتِيبِ بِنَاءً عَلَى اقْتِضَاءِ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ النَّهَى عَنْ ضَدِّهِ الْخَاصِّ وَكَوْنِ الْمَرَادِ بِالْمُضَايِقَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِحِيثُ يَنَافِيْهَا التَّشَاغُلُ بِسَائِرِ الْاعْمَالِ بِمَقْدَارِ أَدَاءِ صَلَادَةِ مَا لَمْ يَغْسِلْ؟

وَكُلُّ مِنَ الْمَبْنَيِّينِ مَحْلُ نَظَرٍ أَوْ مَنْعِ وَكِيفِ كَانَ فَالْأَوَّلِيُّ إِفْرَادُ كُلِّ مِنَ الْمَسْئَلَتَيْنِ وَاتِّبَاعُ مَا يَقْتَضِيهِ دَلِيلُهَا فَأَقُولُ حَكَى عَنْ جَمْلَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ مِنْهُمُ السَّيِّدُ وَالْحَلِيُّ وَظَاهِرُ الْمَفِيدِ وَالْدِلِيلِيِّ الْقُولُ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ الْفَائِتَةِ فُورًا أَوْ عَدَمِ جَوَازِ التَّأْخِيرِ حَتَّىَ أَنَّهُ حَكَى عَنْهُمْ الْمَنْعُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالنُّومِ وَالْتَّكَسُبِ إِلَّا بِمَقْدَارِ الْمَرْضِ الْمُرْتَبَةِ».[3]

جَوَدَةُ تَحْقِيقِ صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ بِشَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

وَأَمَّا صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ فَقَدْ اسْتَقَصَ كَافَّةَ الْأَرَاءِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَائِلًا:

«وَكَذَا لَا يُقْدِحُ مَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْخَلَافِ فِي أَمْرٍ غَيْرِ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ:

1. التخيير المحسن في تقديم الحاضرة أو الفائتة كما هو المحكي عن ظاهر الرواوندي و الحمصي و ابن سعيد منهم.

2. أو استحباب تقديم الحاضرة كما هو ظاهر الصدوقين و الجعفي و الواسطي و عن الصوري.

3. بل ربما ظهر من بعضهم وجوبه، لكن يجب إرادته الاستحباب منه، للإجماع من الطائفة نقلًا و تحصيلاً على جواز التقديم و عدم ترتيب الفائتة على فعلها (أي الموسعة).

4. أو استحباب تقديم الفائتة كما عن العلامة و والده و ولده و مشايخه المعاصرین له و أكثر المتأخرین عنه، بل ظاهر كشف الرموز الاتفاق عليه في الجملة.

5. لكن الأمر في هذا الخلاف (الترتيب أو عدم الترتيب) هين، بل ظاهر سقوطه (الترتيب) عند التحقيق، فان التخيير في الجملة مشترك بين الكل و هو الأصل في هذا القول، بل لعل ترجيح الفائتة عند من ذكره نظراً إلى الاحتياط الذي لا ينافي ترجيح الحاضرة بالذات من حيث أنها صاحبة الوقت المحتمل إرادة من ذكره له، كما لا يخفى على الملاحظ المتibir، فيكون النزاع لفظياً، فتأمل جيداً.»^[4]

و من الطريف أن هذه المسألة تُعد من موارد «تضارب رأي الأقدمين مع المتأخرین» – فإن مشهور الْعُدَمِي قد أفتوا بالمضاربة بينما مشهور المتأخرین قد أفتوا بالموسعة. وهذه الواقعة قد تکاثرت ضمن عالم الفقه.

و عقیب ذلك، قد استتبّع صاحب الجوادر قاطبة الأقوایل – 17 قولاً – تجاه هذه المسألة مما يدل على فقاہته الفکریة و اهتمامه العلمی تجاه مسألتنا الحالية، فابتداً فائلاً:

«وَلَمْ يُجْبِ فَعْلَهَا فُورًا مَتى ذَكَرَهَا، وَلَمْ يُجْبِ الْعُدُولَ مِنَ الْحَاضِرَةِ لَوْ ذَكَرَهَا فِي الْأَثْنَاءِ إِلَيْهَا، وَلَمْ يُحْرِمِ التَّشَاغُلُ بِسَائِرِ مَا يَنْافِي فَعْلَهَا مِنْ مَنْدُوبَاتٍ أَوْ وَاجِبَاتٍ مُوسِعَةٍ أَوْ مَبَاحَاتٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ:

1. المشهور بين المتأخرین نقلًا و تحصيلاً، بل في النخيرة أنه مشهور بين المتقدمين أيضاً، كما أنه نسبة في مصابيح العلامة الطباطبائي إلى أكثر الأصحاب على الإطلاق، كنسبته إلى المشهور كذلك في شرح المولى، بل في المصابيح أيضاً أن هذا القول مشهور بين أصحابنا ظاهر ناش في كل طبقة من طبقات فقهائنا المتقدمين منهم و المتأخرین، و هو كذلك يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب وجادةً و حکایة في الرسائل الموسوعة في هذا الباب.»^[5]

2. كرسالة المولى المتبحر السيد العمامي أستاذی السيد محمد جواد (العاملي 1226 م ق).

3. و الفاضل المحقق المتبحر ملا أسد الله و غيرهما من كتب الأساطين المعتمدين

4. كالمختلف.

5. و كشف الرموز.

6. و غاية المراد.

٧. الذخيرة.

8. و مصابيح العلامة الطباطبائي و نحوها.

9. إذ المستفاد منه أنه مذهب الشيخ الجليل الفقيه عبد الله بن علي بن أبي شعية الحلبي في أصله الذي أثني عليه الصادق (عليه السلام)[6] عند عرضه عليه وصححه واستحسنه، وقال: «إنه ليس لهؤلاء أئي المخالفين مثله».

10. وَعَدَ الصَّدُوقُ مِنَ الْكِتَابِ الْمَشْهُورِ إِلَيْهَا الْمَعْوَلَ وَإِلَيْهَا الْمَرْجُمُ.

11. بل أمر المرتضى بالرجوع اليه (الحلبي أي الموسعة) و إلى رسالة ابن بابويه مقدماً لهما على كتاب الشلمغاني لما سئل (المرتضى) عن أخذ ما يشكل من الفقه من هذه (الكتب) الثلاثة.

12. و الحسين بن سعيد الأهوازي الذي هو من أصحاب الرضا و الجواد و الهادي (عليهم السلام) و حاله أجل من أن يذكر مصنف الكتب الثلاثين الحسنة التي يضرب بها المثل في الاتقان و الجودة.

13. وقد عده المحقق طاب ثراه في جملة الفقهاء المعتبرين الذين اختار النقل عنهم ممن اشتهر فضله وعرف تقدمه في نقل الأخبار وصحة الاختيار و جودة الاعتبار.

١٤. و الشیخ الحلیل العظیم النبیل أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَمِّيُّ فی نوادرہ.

١٥- المصادر قديمة

16. و الشیخ أبي الفضل محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سلیم أو سلیمان المعروف في كتب الرجال بالصابوني، و بين الفقهاء بالجعفی تارة، وبصاحب الفاخر أخرى في كتابه الفاخر الذي ذكر في أوله أنه لا يروي فيه إلا ما أجمع عليه و صح من قول الأئمة (ع) عندہ.

١٧. والشيخ الحليل الحسين بن عبد الله ابن علـيـ المعـوفـ بالـواسـطـ أـسـتـاذـ الـكـاحـكـ ، وـ مشـاهـدـ الشـيخـ المـفـيدـ.

18. و قطب الدين الراوندي، الذي صنف، سالة في المسألة كما في الفهرست.

19 - عمان الدين محمد بن إدريس في المصادر

20 - العمار الطهري كواكب الفضاء

²² مصطفى العبد، عبد العزiz، «الكتاب العلامة زانه في الأدب»، بحث كارثي للطالع، منشور بالطبعة الأولى، 1993.

شيخ ورام بن أبي فراس أيضاً.

23. و كذا فخر الدين الرازي كما في القاموس، و كان معاصرًا لابن إدريس، و كان يطعن عليه بأنه مخلط لا يعتمد على تصنيفه.

24. و الشيخ أبي علي الحسن ابن ظاهر الصوري.

25. و علي بن عبيد بن بابويه منتجب الدين، وقد صنف في المسألة رسالة».[7]

[1] كليني محمد بن يعقوب. الكافي (اسلامي). Vol. 1. ص54 تهران - ایران: دار الكتب الإسلامية.

[2] تحرير الوسيلة. Vol. 1. ص236 . تهران - ایران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).

[3] مصباح الفقيه الطبعة القديمة ج ٢ ص ٤٠٤

[4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص37 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[5] فإن أصحاب الأئمة كانوا مقيدين عملياً بأن يكتبوا عين كلمات الإمام، و لهذا ستجأ أغلب الروايات قد نقلت باللفظ إذ كانوا يهتمون الكتب والأقلام لدى محضر الإمام ثم كانوا يصححونه لاحقاً في البيت، فرغم أنهم قد استجروا الأئمة للنقل بالمعنى فأجيروا ذلك إلا أن الأصل الأولي و الغالب كسيرة رائجة لديهم هو النقل باللفظ دون المعنى، وقد أسهبنا الكلام حول ذلك ضمن كتبية في هذا الموضوع (الأستاذ المعظم).

[6] رجال النجاشي ص ١٧٠.

[7] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص33 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.